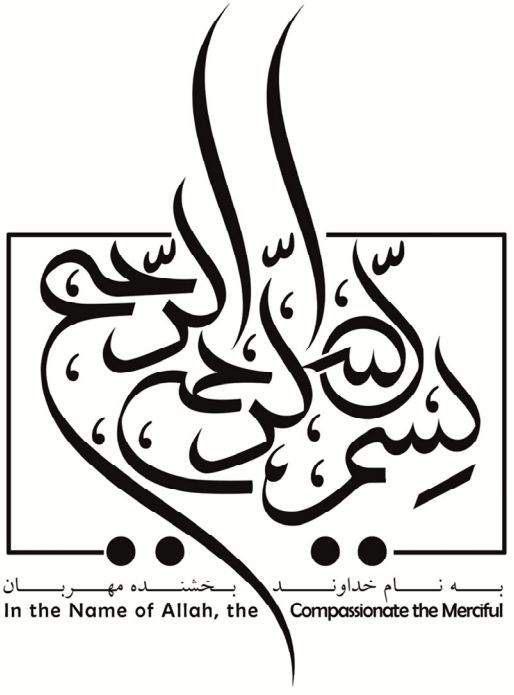
بسم الله الرحمن الرحیم
به نام خداوند بخشنده مهربان
In the Name of Allah, the Compassionate the Merciful

اين كتاب با كاغذ حمايتى منتشر شده است BP1654

امتزاج البحث الأصوليّ بعلم الكلام (دراسة بين النظرية والتطبيق)

تأْلِيف: سجاد الحساني

الطبعة الأولى: ١٤٤٦ق / ١٤٠٤ش

الناشر: مركز المصطفىﷺ العالمي للترجمة والنشر

المطبعة: دار المصطفىﷺ للطباعة الرقمية (الديجيتال) عدد الطبع: ٥٠٠ السعر:

مراكز التوزيع

* إيران، قم، مفترق الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجّتية)، زقاق ١٨

هاتف: ٣٧٨٣٦١٣٤ ٢٥ ٩٨+ / ٣٧٨٣٩٣٠٩ ٢٥ ٩٨+

* إيران، قم، شارع محمّد الأمين، تقاطع سالاريّة هاتف: ٣٢١٣٣١٠٦ ٢٥ ٩٨+

pub_almustafa pub-almustafa.ir

نشكر أعضاء المركز الذين تابعوا مراحل تنضيد الحروف والمقابلة والطباعة والنشر حتى مراحله الأخيرة

* مدير مركز النشر: مصطفى نوبخت * مدير الإنتاج: جعفر قاسمي ابهري

* مشرف الفني: السيّد محمّدرضا جعفري * مشرف الطباعة: أيّوب جمالي

حقوق الطبع محفوظة للناشر

امتزاج البحث الأصوليّ بعلم الكلام

(دراسة بين النظرية والتطبيق)

سجاد الحساني

كلمة الناشر

﴿الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

بعد انتصار الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الإمام الخميني‌ﷺ، انبثقت ثورة علمية وثقافية كبرى، وتصاعدت حركة أسلمة العلوم، وتركيز القيم الدينية والروحية والإنسانية في ظلّ المتغيّرات الحاصلة في مجمل دوائر الفكر والمجتمع، وانتشار شبهات العولمة والفكر الإلحادي، وحتى التكفيري المتطرّف، بخاصّة بعد ثورة الاتصالات الكبرى التي هيّأت للعالم فرصًا فريدةً للاطّلاع الواسع بما يحيط به.

ومن هنا دعت الحاجة إلى وضع مناهج للبحث والتحقيق، واستخلاص النتائج الصحيحة في كلّ علمٍ من علوم الشريعة: في التوحيد، والفقه، والأُصول، والفلسفة، والكلام، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق والنفس، والاجتماع، وغيرها؛ لتوقّف سعادة الإنسان عليها في الدنيا والآخرة؛ ولتحقيق الغرض العبادي الذي خُلق الإنسان من أجله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

فقامت في الحوزة العلمية حركة فكرية كبرى بتوجيه من قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنئيﷺ وجهود الفقهاء والعلماء والمفكّرين، والعمل الجاد وبذل غاية الوسع، من أجْل بناء صرح علمي ديني رصين، وصياغة مناهج جديدة تُعنى بعلوم الشريعة، وعموم حقول المعرفة الإسلامية والإنسانية.

وأخذت جامعة المصطفىﷺ العالمية على عاتقها، المساهمة الفعّالة في صياغة كثير من المناهج الدراسية، التي تنسجم مع تطوّر الحركة العلمية والثقافية الحديثة.

فأسست «مركز المصطفىﷺ العالمي للترجمة والنشر»، لينهض بنشر هذه الآثار العلمية وتقديمها لطلاب العلم وروّاد المعرفة.

مركز المصطفىﷺ العالمي
للترجمة والنشر

الفهرس

التمهيد ـــــ ٩

المقدمة ـــــ ١٢

أصول الفقه فلسفة التشريع الإسلامي ـــــ ١٤

أصول الفقه وطيف علم الكلام ـــــ ٢٠

إمكانية التنخيل ـــــ ٢٧

نطاق التنخيل ـــــ ٢٨

موضوع البحث ـــــ ٢٩

إشكاليّة البحث ـــــ ٣٠

إشكاليّة النقل والعقل ـــــ ٣٣

منهجية البحث ـــــ ٣٤

مصادر البحث ـــــ ٣٦

خريطة البحث ـــــ ٣٧

توسيع فكرة الامتزاج نظريًّا وتطبيقيًّا ـــــ ٣٩

دراسة مفهومية ـــــ ٤٠

الأسرة المفاهيمية للامتزاج ـــــ ٤١

القسم الأول: البحث النظري

تمهيد ـــــ ٤٥
آفاق العلاقة التأريخية بين العلوم ـــــ ٤٦
الفصل الأول: نشأة العلاقة بين علمي الكلام والأصول ـــــ ٤٩
المبحث الأول: توارد العلوم في علم أصول الفقه ـــــ ٤٩
المبحث الثاني: وجوه العلاقة بين علمي الكلام والأصول ـــــ ٦٥
المبحث الثالث: العلاقة المنهجية بين علمي الكلام والأصول ـــــ ٦٨
الفصل الثاني: دائرة العلاقة بين علمي الكلام والأصول ـــــ ٧٣
المبحث الأول: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة الحقيقة ـــــ ٧٣
المبحث الثاني: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة الموضوع ـــــ ٧٧
المبحث الثالث: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة المنهج ـــــ ٨٣
المبحث الرابع: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة الفائدة ـــــ ٩١
المبحث الخامس: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة المرتبة ـــــ ٩٦
المبحث السادس: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة الحكم ـــــ ١٠١
المبحث السابع: العلاقة بين علمي الكلام والأصول من جهة الاسم ـــــ ١٠٥
الفصل الثالث: ضوابط العلاقة بين علمي الكلام والأصول ـــــ ١١٣
المبحث الأول: علاقة الإمداد والاستمداد بين العلمين ـــــ ١١٣
المبحث الثاني: وجه الاستمداد ـــــ ١٢٥
المبحث الثالث: ضابط الاستمداد ـــــ ١٣١
المبحث الرابع: الاستمداد الكلامي من المعارف الأصوليّة ـــــ ١٤٥

القسم الثاني: البحث التطبيقي

تمهيد ـــــ ١٥٥
الفصل الأول: الأصول الكلاميّة في مباحث اللغة ـــــ ١٥٧
المبحث الأول: الوضع ـــــ ١٦٠
المبحث الثاني: المشتق ـــــ ١٦٨

المبحث الثالث: الحقيقة والمجاز ١٧١
المبحث الرابع: الأمر ١٧٥
المبحث الخامس: العام ١٨٩

الفصل الثاني: الأصول الكلاميّة في مباحث الأدلّة الشرعية ١٩٧
المبحث الأول: الكتاب ١٩٨
المبحث الثاني: السنّة ٢١٣
المبحث الثالث: الإجماع ٢١٨
المبحث الرابع: العقل ٢٢٤
المبحث الخامس: الاجتهاد ٢٣٦

الفصل الثالث: الأصول الكلامية في مباحث الحكم الشرعي ٢٥٧
المبحث الأول: الحاكم ٢٦٠
المبحث الثاني: الحكم ٢٨٩
المبحث الثالث: المحكوم فيه ٣١٠
المبحث الرابع: المحكوم عليه ٣١٥

الخاتمة ٣٢١
النتائج العامّة ٣٢١
النتائج الخاصّة ٣٢٧
مسك الختام ٣٣٠

مصادر البحث ٣٣٥

التمهيد

دراسة تبحث المسائل الأصوليّة التي تقوّمت وامتزجت بالمبادئ الكلاميّة، وتُجري مرافعة معرفية منهجية ترصد ذلك التداخل في مساره التاريخي المتعاقب، وتُراجع الأدلّة التي تشرّعن التلاقح الكلامي في الدرس الأصوليّ.

هذا التداخل هو المشكلة الأساس الموجودة في الفكر الأصوليّ، وهو ما دفعنا إلى تكريس هذه الدراسة التي تبحث جوانب تلك العلاقة، وتتحرّى وجوه تعقيدها.

ما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع هو الثراء الكلامي في مصنّفات أصول الفقه، واستخدام الأصوليّين صور الجدل الكلامي على آراء المخالفين.

تسعى الدراسة إلى وضع خريطة مصالحة بين العلمين (علم الكلام ـ علم أصول الفقه)، فتقدّم البرنامج الجامع بينهما، المتأسس على ضوابط مضبوطة لعملية الإمداد والاستمداد؛ لدرء الخلط المبتذل في قلب الإرث الأصوليّ، ولجعل تلك العلاقة ميزة تكميلية غير مخلّة بخصوصية كل علم.

فالبحث ينظر في علم أصول الفقه من منظار كلامي؛ ليجيب على سؤالٍ إشكالي مفاده: هل كان علم الكلام مفيدًا لتّقويم البحث الأصوليّ؟

عالجنا تلك الإشكاليّة من خلال تتبّع القضايا الأصوليّة التي استوردت

المبادئ الكلاميّة؛ للوقوف على الفائدة المرجوّة من ذلك الاستمداد، من خلال الرجوع إلى المدوّنات الأصوليّة والكلاميّة، وفحص جوانب الاستمداد وتأثيره في الاستنباط الفقهي، وقبل ذلك عقدنا مقارنة بين العلمين توضّح جوانب التمايز والاشتراك بينهما؛ لتحديد الإشكالات الجزئية في أسس العلاقة، ثم تفصيل تلك الجزئيات في بحثٍ تطبيقي يكشف حقيقة ذلك التوظيف؛ وللوقوف على درجة التزام الأصوليّين بقوانين وضوابط الاستمداد التقييدية، التي تحكمه أهداف العلم.

تؤسّس هذه الدراسة للمعرفة الإسلامية من خلال أطروحة (امتزاج العلوم والمعارف) كآلية وصفية وتحليلية للظاهرة المعرفية، وتخلص عبر اشتغال (نظري وتطبيقي) إلى أنّ قيمة التخصّص العلمي لا تكون إلّا في إطار الملك المشترك، والعلاقات المتمازجة مع التخصّصات الأخرى، أخذًا وعطاءً إمدادًا واستمدادًا.

وتكشف ـ الدراسة ـ عمليات الارتحال الواسعة لقدرٍ كبير من المفاهيم والنظريات والمناهج خارج حقولها الأصلية ـ استعارةً أو هجرةً أو تهريبًا ـ وتحشّد كمًّا كبيرًا من المعطيات المرتبطة بتاريخ العلوم وتطوّرها، تثبت أنّ امتزاج العلوم والمعارف كان مدخلًا أساسيًّا في الثورات العلمية الكبرى، وأنّ علماء التمازج والتداخل كانوا باستمرار رواد قافلة الإبداع في رحلة الإنسان العلمية.

ولا تقلّل ـ الدراسة ـ من أهميّة التخصّص العلمي، ولكن تؤكّد عبر الدراسة والتحليل أنّ هذا التخصّص إذا تجاوز حجمه الطبيعي يتحوّل إلى حقول مصطنعة تحدث لأغراض غير علمية، وتتحوّل عندّها المعرفة إلى مجرّد درجات وشواهد ميتة، أكثر مما هي تعبير عن مقولات ومناهج وإشكالات وقلق معرفي ونمو علمي مطّرد، كما تكشف عن الطابع الامتزاجي للمعرفة الإسلامية من

خلال التلاقح الذي حصل بين معارف الوحي، بما يفيد أنّ التمزيق الذي تعيشه بعض أواصر المعرفة الإسلامية اليوم هو نتيجة رؤية تجزيئية متحيزة، تحتاج إلى النقد وربّما إلى التجاوز، وهو إحدى مهام هذا الكتاب.

اتّضح خلال الاستعراض النظري والتطبيقي في الكتاب وجوب تمتّع العلم بسلطةٍ كاملةٍ في بيته الداخلي، وأنّ التداخل غير المضبوط يهدر فضيلة التخصّص، كما أنّ الانغلاق التام يهدر فضيلة التكامل وتوفير المستلزمات البحثية، فلا ينبغي الاستمداد بغير حدود، ولا الأخذ بغير ميزان محكوم بأهداف وغايات العلم.

والكتاب يستشعر خطورة التركيز على امتزاج العلوم والمعارف؛ باعتبارها آلية تحليلية لمقاربة مجموعة من الظواهر المعرفية؛ لأنّ هذا التمازج في عمقه هو حديث على أرضٍ متحركة بل متوترة، هي خطوط التماس الفاصلة بين التخصّصات المعرفية، فليس سهلًا ـ إذن ـ تأسيس البناء المعرفي على أرض غير ثابتة.

الموقف الأخير يؤكّد أنّ الموضوع يظلّ في دائرة النقد وتبادل الآراء، ولا سلطان في ذلك إلّا للدليل، الذي ينمّي القدرات العقلية والإدراكات الفكرية والقدرة الانتقالية التي يستخدمها البحث الأصوليّ، سواء على مستوى تحرير النصوص، أو على مستوى استعمال الأدوات العقلية السليمة في الصناعة الفقهية.

المقدمة

إنّ امتزاج العلوم والمعارف مثل اختلاط ماء النّهر الحلو وثبج البحر المالح، أو امتزاج أمواج بحرين بينهما برزخ لا يبغيان، وعندّما تمتزج العلوم والمعارف تفرز إشكاليات متنوّعة لارتباط ذلك التمازج بقيمٍ وتقاليد مختلفة؛ ذلك أنّ الوعاء العلمي يبقى دائمًا حاجزًا سميكًا في وجه كل امتزاج؛ مما يتطلّب جهودًا كبيرة ـ تصوّرًا ومنهجًا ـ لاختراقه ومدّ جسور التواصل بين العلوم.

هذا التواصل سيكون العنصر الأساسي الذي تدور عليه محاور هذه الدراسة، تواصل اخترنا له مصطلحًا خاصًّا هو "الامتزاج" مع الاستعانة ببعض عناصر أسرته المفاهيمية ذات دلالة أخص، مثل: "التكامل" و"التداخل" و"التلاقح"، و"التفاعل"، و"الاندماج".

وقد حفزنا للبحث في هذا الموضوع عاملان اثنان: أحدهما علمي موضوعي، والآخر فكري ذاتي.

العامل الأول ارتبط برغبتنا العلمية التحقيق في هذه الظاهرة المعرفية (أي ظاهرة امتزاج العلوم والمعارف)، فلقد أنجزنا في رحلتنا العلمية بحثًا عن "الأسس الكلامية في علم أصول الفقه"[1]، فاكتشفنا فيه عالمًا معرفيًّا تنصهر

---

١. بحث قدّمته لنيل درجة الماجستير من جامعة المصطفى ﷺ العالمية، وأُقرّ بدرجة (الامتياز والشرف) مع توصيةٍ بطباعته ضمن البحوث العلمية الرصينة.

فيه العلوم في إطار مشروع فكري متكامل، وقد ساعدنا هذا البحث الانفتاح على كتب التراث في ما يتعلّق بالتراجم والطبقات والرجال، وكتب تصنيف العلوم وإحصائها وترتيبها، فلاحظنا هذا الطالع الامتزاجي للمعرفة الاسلامية، وكذا الطابع الموسوعي للعلماء، حتى لا تكاد تجد عالمًا متخصّصًا في مجالٍ واحد إلّا نادرًا، بل تجد عالمًا موسوعيًّا ملمًا بتخصّصاتٍ كثيرة يستثمرها ممتزجة في بحثه وتصنيفه؛ هذا ما عمّق عندنا السؤال حول هذه الظاهرة، كيف تتمازج هذه المعارف؟ وما حدود هذا التمازج؟ وهل يمكن الحديث عن وعيٍ نظري بهذه الظاهرة؟ وغيرها من الأسئلة.

أما العامل الثاني، فكان لرغبةٍ ذاتية في بحث ظاهرة التخصّص التي تضايق الباحث الطموح من الولوج في حقولٍ معرفية متعدّدة، وعدم الانطواء داخل تخصّص ضيّق بعينه، وهذه الظاهرة وبرغم مبرراتها العلمية والواقعية، فإنّها لا تصلح لتكون بديلًا عن ظاهرة تمازج هي سرّ الإبداع الإنساني في شتّى الميادين، كما أنّ عطاء المعرفة الإسلامية اليوم ـ خاصّةً في شقها المسمى "العلوم الشرعية" و "الدراسات الثقافية والأدبية" ـ تعاني من الجمود لانغلاقها داخل حدود ضيّقة وتحوّلها إلى أنساق اعتقادية مغلقة، وبث الحيوية فيها يقتضي انفتاحها على الحقول المعرفية المجاورة أو البعيدة ـ خاصّة العلوم الإنسانية ـ وإحلال الانفتاح على هذه العلوم يكسبها إمكانات استشكاليّة واستدلالية لا تضاهى.

الكتاب الذي نقدّمه لا يدّعي لنفسه الانفصال عن العلوم المعرفية والفكرية المعاصرة، بل يعتبر نفسه أداة في مشروع التجديد والتنقيح المعرفي، بما يشجع على اقتحام هذا المبحث المعرفي، والتخلّص من هواجس التخصّص الضيّق المعيقة للإبداع الإنساني، كما لا يدّعي ـ الكتاب ـ تقديم نظرية علمية جديدة، بقدر ما هو محاولة لتركيب معطيات موجودة قديمًا

وحديثًا عبر مسار تاريخ العلم والمعرفة، تظهر وتختفي بحسب تطوّر مراحل العلوم والمعارف والمعطيات المؤثّرة فيها، من غير ادّعاء القدرة على بناء صرح علمي نموذجي.

أصول الفقه فلسفة التشريع الإسلامي

يعدُّ علم أصول الفقه فلسفة تشريعية إسلامية، تحرّر العقول من الركود، وتقوّيها على الفكر والاجتهاد، فإنّ أشرف العلوم هي تلك التي يتمازج فيها العقل والسمع ويقترن بها الرأي والشرع، وعلم أصول الفقه على هذا النحو؛ لأنّه يتّخذ من الشريعة والعقل الطريق الصحيح، فلا هو تصرّف بمحض العقول بحيث لا تقبله الشريعة بقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد[١].

لقد مهّد تصريح الغزالي المتقدّم الطريق أمامنا لما يستكشفه هذا البحث من مكانة علم أصول الفقه في تنمّية القدرات العقلية والإدراكات الفكرية لدى المسلمين، وأشار إلى القدرة الانتقالية التي يستخدمها البحث الأصوليّ، سواء على مستوى تحرير النصوص والاستنتاج المنبثق من نصوص الشريعة، أو على مستوى استخدم الوسائل العقلية السليمة في تحرير الأدلّة واستنتاج الأحكام الشرعية منها؛ وعليه فعلم أصول الفقه يساعد ويحرّض على فهم النصوص الفقهية بالتحقيق والتدقيق؛ لذلك كانت قواعده ـ التي تمّ من خلالها معرفة الأحكام الشرعية المتعلّقة بالمكلّفين ـ من أكثر العلوم التي أنتجها العقل المسلم إبداعًا.

يمثّل علم أصول الفقه منطق العلوم النقلية الإسلامية، كما يُعتبر النموذج المنهجي الأمثل الذي وصلت إليه العقلية الإسلامية في مرحلة

١. الغزالي، أبو حامد محمّد بن محمّد، المستصفى من علم الأصول: ٤.

إنشاء العلوم وتقعيدها، وهو علمٌ معياريٌّ يشمل البحث في الأحكام وأقسامها، وفي الأدلّة الإجمالية والتفصيلية وطرق الاستنباط والترجيح.

ويتبيّن من فحص جلّ تعاريف علم أصول الفقه المبثوثة في كتب الأصول المعتمدة، أنّ هذا العلم يدور حول المنهج الذي به يتمّ استنباط الأحكام الشرعية، وهو منهج الفهم المعين على تحصيل مراد المولى من معاني النصوص والأدلّة والاجتهادات، وهذه العملية يلابسها المعنى التطبيقي لفحوى النصوص والأدلّة والاجتهادات، أي عملية التنزيل والممارسة، مما يجعل التطبيق طرفًا أساسيًّا في عملية الاستنباط، وهذا ما يجعل عملية الاستنباط الأصوليّ تنقسم إلى مستويين:

ـ مستوى الفهم النظري المجرّد.

ـ ومستوى الصناعة العملي التطبيقي المؤيّد بالشرع ومقتضياته.

والجمع بين المستويين بشكلٍ متمازج ومثمر ومنسجم هو ما ميّز علم أصول الفقه وبوأه مكانة خاصّة في العلوم الإسلامية، واعتبر بلا منازع العلم الإسلامي النموذج الذي يغشى منهجه معالجة جلّ مواضيع الدين والحياة عند المسلمين، فعلم أصول الفقه هو منهج البحث عند الفقيه، ويُعدّ كالمنطق بالنسبة إلى الفلسفة، فهو قانون كلي يعصم ذهن الفقيه والمجتهد من الخطأ في الاستدلال والاستنباط.

والطابع المنهجي ـ أو حتى الفلسفي والمنطقي ـ لعلم أصول الفقه ليس صعب الملاحظة، فمنذ الصفحات الأولى لكتب أصول الفقه نصطدم بمفاهيم ومصطلحات تنتظم في مجموعاتٍ متقابلة، وأخرى متباعدة، وأخرى ممتزجة ومتناسقة، كلها ذات صلة بمشكلة فلسفة الفهم وطرقه ونظرية المعرفة ومشكلة المنهج بوجهٍ عام، وذلك من قبيل الاختلاف والوفاق والتوفيق والموافقات، أو الوهم والشكّ والعماية، أو الظن واليقين والقطع، أو الأصول والعقل والدليل، وغيرها كثير.

علم أصول الفقه هو صورةٌ من الوعي المنهجي الأصلي عند علماء المسلمين، وكذلك هو صورةٌ من النظر العقلي في مستوييه المتمازجين والمتكاملين: مستوى الفعل (أي البحث والنظر)، ومستوى التفاعل (أي الجدل والمناظرة)، وكلا المستويين من الأمور الثمينة التي اتّصف بها العالم المسلم، وامتلك الإرادة على التصرّف والسلوك في ميدان العلم وميدان العمل؛ تأكيدًا على أهمية التفكير العقلي في الحقل المعرفي الإسلامي، وسعيًا لتبديد حالة الغموض المعرفي التي أخذت بالانتشار نتيجة غياب إطار مرجعي ومنهجي أصيل للعلوم الإسلامية، يتجلّى دور علم أصول الفقه في حمل هذه المهمة.

ولما كانت الشريعة مترابطة في حقولها، ولا تخضع بالضرورة للتقسيمات المنهجية للمعارف، كان المنهج الامتزاجي الأقدر من غيره على استيعاب مفرداتها واستنطاق نصوصها واحتواء مشكلاتها وقضاياها في الفهم والتنزيل؛ ومن هنا كان الطابع الامتزاجي لعلم أصول الفقه هو صلب الممارسة المنهجية في العلوم الإسلامية؛ وذلك أنّ علم أصول الفقه يكاد أن تكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع كل قطاع معرفي إسلامي على حدة، بل ذهب بعض الباحثين إلى أنّ علم أصول الفقه ليس إلّا قواعد مستعارة من علومٍ أخرى للاشتغال في حقول أخرى؛ وهذا ما يبرز الكثافة الامتزاجية لعلم أصول الفقه، ومهما جادل بعض الباحثين في تمازجية علم أصول الفقه بدعوى استقلاليته واكتفائه بذاته ومفاهيمه ومناهجه، فإنّ استمدادات علم أصول الفقه أمر يصعب إنكاره، فمصطلح الحديث ـ مثلًا ـ يُشكّل جزءًا من البناء الأصوليّ في ما يتعلّق بمعالجة النصوص ردًّا وقبولًا، ودراسة قضايا التعارض والترجيح، كما أنّ معرفة أصول الفقه في ذاته تتوقّف على معرفة

الفقه؛ إذ يستحيل العلم بكونها أصولًا للفقه ما لم يُتصوّر الفقه؛ لأنّ المعرفة بالمركّب تتوقّف على العلم بمفرداته ضرورةً، كما أنّ الأمثلة التي يوردها الأصوليّون كثيرًا ما تكون مستمدة من الفروع الفقهيه أو أدلّتها التفصيلية من القرآن أو الأحاديث النبويّة والأخبار المعصومية، ولم يقف الطابع الامتزاجي لعلم أصول الفقه عند العلوم الإسلامية التقليدية، كالفقه والحديث واللغة والكلام، بل من الدراسات الأصوليّة الحديثة ما يدعو إلى ربط هذا العلم بالعلوم الإنسانية التي عجزت أمام بعض الظواهر المعقّدة، فبرغم أنّ علم أصول الفقه في صورته التقليدية قد وُضع عمومًا لضبط التكاليف واستنباط الأحكام المتعلّقة بها من النصوص، ولم يوضع أصلًا لتفسير الظواهر الاجتماعية وبيان العلاقات السببية بينها، أو التوصّل إلى القوانين التي تحكمها، إضافة إلى اختلاف الطبيعة بين موضوع العلوم الاجتماعية، وبين موضوع علم أصول الفقه، وهو من العلوم الشرعية، برغم هذا كلّه يمكن استثمار مباحث الأحكام الوضعية في علم أصول الفقه، كالركن والسبب والشرط والأمارة والمانع؛ لضبط المسائل التي تحتاجها العلوم الاجتماعية، كما قد يكون علم أصول الفقه مقدّمة لاجتهادٍ عصري صحيح في الإنسانيات والمعرفة والتاريخ؛ وبالتالي إغناء فهم الشريعة، والتقدّم خطوات إلى الأمام.

ولكنّ امتزاج علم أصول الفقه مع العلوم الإنسانية الحديثة ما زال في حاجةٍ إلى دراسات متعمّقة ومجهودات مقارنة، ووعي نظري تكاملي ما زال ضامرًا عند عموم الباحثين في الدراسات الإسلامية والإنسانية، أمام قداسة التخصّص وهيبة العلوم الشرعية، خاصّة علم أصول الفقه.

بقيت اللغويات والكلاميات والمنطقيات أكثر العلوم والمعارف تمازجًا وامتزاجًا مع علم أصول الفقه في التراث المعرفي الإسلامي، فقد اعتبر التمكّن

من اللغة (نحوًا ومعاني) مدخلًا للرسوخ في الفقه وأصوله؛ وعليه قام الأصوليّون بالربط بين القواعد اللغويّة وعملية استنباط الأحكام من النصوص، ووضعوا موازين تُعين على فهم المعاني الصحيحة من ألفاظ اللغة وتراكيبها، ووضعوا سُلّمًا يمثل تدرج وضوح الدلالات والروابط بين الألفاظ، ودققوا في فهم كلام العرب، إلى درجةٍ لم يصلها النحاة ولا اللغويون، وأعملوا نظرهم الأصوليّ الثاقب فزادوا في الاستقراء على استقراء اللغويين، كما أبدعوا في الحديث عن أقسام الدلالة، وعن درجات وضوحها وخفائها في المنطوق والمفهوم، وعن الحقيقة والمجاز، وعن العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد في الألفاظ، وعن الأمر والنهي.

تبحث هذه الدراسة في الادّعاء بأنّ المنهج الأصوليّ يقوم على قواعد ومبادئ علم الكلام، مع إجراء محاكمة معرفية ومنهجية لرصد العلاقة المنهجية بين العلمين في العصور المتعاقبة، والتي مزجت النظرة الأصوليّة بقواعد الكلام، ومراجعة الآراء والأدلّة هي الفائدة الرئيسية التي يُرتجى أن يحصل عليها هذا البحث، إبان التأسيس العمراني للدرس الأصوليّ؛ حيث تساعد على اختيار الرأي الصحيح، بناءً على متطلّبات الأدلّة الموجودة الكاشفة عن مظاهر الشموخ والعظمة في التراث الإسلامي وعلومه، وأن تُبرز مظاهر التفرّد والإبداع في هذا التراث، حتى تترسّمها وتقتفي آثارها الأجيال.

فهذه دراسة علمية لموضوعٍ متشعّب، تبحث في علاقةٍ متجذّرةٍ في التاريخ ومعقّدة في بنيتها، والتي يُحتمل فيها الصواب والخطأ؛ لأنّ الدراسة من المظنّونات التي يصعب الحسم فيها، بل هي من الدراسات التي كلّما ينظر فيها الباحث وجد ما يستحق التعديل أو التّقويم، على نحو قول القائل:

لا يكتبُ إنسانٌ كتابًا في يومٍ إلّا قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان

أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليل استيلاء النقص على جملة البشر[١].

كما أنّ ارتباط البحث بعلمين (أصول الفقه ـ علم الكلام) يتطلّب درجة من النضج والمعرفة بكل علم، وهو أمر يصعب تحقيقه في وقت قصير، وقد تطلّب هذا تنوّع القراءات من أجل تجميع ولملمّة شتات الموضوع، وطبيعة البحث تستدعي استكشاف القواسم المشتركة بين هذين العلمين؛ من أجل نسجها في سياقٍ تُفهم منه النتيجة المرجوّة؛ لينتج عن هذا نوافذ متعدّدة تحاول استكمال الهيكل النظري للبحث.

علوم الحضارة الإسلامية ـ بالرغم من وفّرتها وتنوّعها ـ ليست علومًا منفصلة، بل هي مكمّلة بعضها لبعض بطرقٍ شتّى، والمحور العامّ الذي يوحّد تلك العلوم هو وحدة الانتماء إلى البيئة الثقافية نفسها، على الرغم من تقسيمها إلى علوم شرعية أصيلة كالفقه والحديث، وعلوم دخيلة مثل المنطق والفلسفة، إلّا أنّ الاعتبارات الدينية والانتماء كانت موجودة في كلا النوعين، لكنّها كانت موجودة أصالة في العلوم الأصيلة للشريعة، ووساطة في العلوم الدخيلة؛ وحدة الانتماء ـ هذه ـ وفّرت مناخًا من التفاعل يمكن أن يصل إلى نقطة التلاقح والتمازج.

بفضل نمو علم الفقه والتفكير الفقهي، ورغبة العلماء في ممارسة عملية الاستنباط، والفهم العميق لاستلال الحكم الشرعي من النصوص، بدأ ممارسو العمل الفقهي يلاحظون أنّ عمليات الاستنباط تشترك مع العناصر العامّة التي بدونها لا يمكن استخراج الحكم الشرعي؛ فكان هذا إيذانًا بميلاد الفكر الأصوليّ وعلم أصول الفقه واتجاه العقلية الفقهية باعتبارها نزعة أصوليّة؛ ومن هناك بدأ علم الأصول ينفصل تدريجيًّا عن علم الفقه بعد

١. الزبيدي، الحسيني محمّد بن محمّد، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: ٣/١.

توسّع العمل الفقهي، وذلك بعد ولادة أولى بذور الفكر الأصوليّ المتفاعل مع الفكر الفقهي، والمتناسب طرديًّا مع تطوّر ونموّ الحركة الفقهية والمعطيات العصرية، فعلم الأصول لم يبتعد عن تيارات الفكر الكلامي في مساره التاريخي المتعاقب.

يشتهر التراث الإسلامي بوفرة علومه وتنوّعها، ومن بين علومه المتميّزة: علم الكلام باعتبار نظره في أصول الإيمان، وعلم أصول الفقه باعتبار نظره في قواعد استنباط الحكم الشرعي؛ يهتمّان بقطبي الإسلام: العقيدة والشريعة، أو الإيمان والعمل، المتبرّز فيهما يسبق غيره من العلماء ـ تطبيقًا وتصنيفًا ـ لذلك وُصفا على سبيل التثنية الجامعة بـ"الأصلين"، فهُما علمان في موضوعيهما، يتناولان تفاصيل القضايا بحثًا عن جذورها المبدئية وتقنين أمهات قواعدها، بحيث ولج أحدهما في مسافات المعرفة الأخرى التي امتدت أو قصرت، تأثّرت أو أثّرت، وتؤصّل أو تتأصّل.

على الرغم من أنّ كلاهما نشأ في البيئة الإسلامية لأغراض محددة، فقد تمّ إبرازهما داخل الإرث من خلال عوامل أخرى غير تلك الخاصّة بقرينه، إلّا أنّهما التقيا بسرعة بعد الانفصال حين كانا يبحران في أعماق النضج والحصافة؛ لكنّ هذا الالتقاء لم يسلم ـ قديمًا وحديثًا ـ من النقد والاستشكال لأسباب هي التي دفعتنا إلى إنجاز هذه الدراسة.

أصول الفقه وطيف علم الكلام

كان من الأصوليّين الذين هيمن عليهم فن الخطاب الكلامي، مما أدّى إلى عقد مباحث للمناظرات الكلاميّة في القضايا الأصوليّة، ومنهم من ترك التفصيل، معتمدًا على المذكور في المدّونات الكلاميّة، ومن بينهم من اتّجه إلى الفقه، وركّز على توضيح القواعد الأصوليّة بما اعتبره أكثر فائدة في فنّ

الفروع، لكنّ سلطة الكلام كان لها ما يدعوه إلى طاولة مبادئه، فلم يجد مندوحة من أن يستلهم منه، إذا كان ينوي الإثراء والتوضيح، أو صرف ريبة، وبذلت طائفة جهدًا للمصالحة من أجل الوفاء بحق العلمين، فقدّموا برنامجًا جامعًا، يطلق عليه "طريقة الجمع"؛ وهكذا أصبح علم الكلام أساسًا لتقسيم مناهج علم أصول الفقه إلى: فقهي، وكلامي، وجامع[١].

وكان الأصوليّون على علمٍ بالمشكلة الناجمة عن هذا التداخل في علمهم، فانتقد عدد منهم في بعض الأحيان مشايخهم وأقرانهم في مناطق معيّنة من الإسراف؛ لذلك وصف بعضهم بلبلة التداخل بالخلط ـ كما أعلن الغزالي ـ لكنّه لم يمنع نفسه من الاستمرار في تضمين ما كتبه من علم الكلام، وإن اقتصر على ما هو مفيد له[٢].

لقد استمرّ علماء الأصول المتكلّمون ـ على تفاوت بينهم ـ في التأكيد على أنّ علم الكلام من المصادر الأساسية لعلم أصول الفقه، وربّما كان للنقاشات الكلاميّة والجدل الدائر آنذاك حولها دخل في هذا التأكّيد، غير أنّهم تفاوتوا في مدى مركزية هذا الاستمداد وأهميته، فإنّ ابن برهان البغدادي (المتوفى ٥١٨ هـ)، وهو أصوليّ متكلّم كان حنبليًّا ثم تحوّل إلى المذهب الشافعي، يضيّق هذا المجال الكلامي اللازم لعلم أصول الفقه، بقوله:

وأمّا وجه استمداده من علم الكلام، فهو أنّ هذا الفن يفتقر إلى الميز بين الحجة والبرهان والدليل، وهذا يُقرّر في فن الكلام، ولا يشترط فيه،

---

١. انظر: أبو رغيف، عمار، الأسس العقلية (دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم أصول الفقه): ٦١ ـ ٦٣، و ١١٣ ـ ١١٤.

٢. قال في ذلك: «وبعد أن عرّفناك إسرافهم في هذا الخلط، فإنّا لا نرى أن نخلي هذا المجموع عن شيءٍ منه؛ لأنّ الفطام عن المألوف شديد، والنفوس عن الغريب نافرة، لكنّا نقتصر من ذلك على ما تظهر فائدته على العموم».
ـ الغزالي، أبو حامد محمّد بن محمّد، المستصفى من علم الأصول: ٩.

بحكم نظره في هذا الفن، أن يعرف غرائب الكلام ودقائقه كمعرفة الأحوال وحدوث العالم وطفرة النظام وغير ذلك[١].

ولقد ذهب مؤلّفا "الإبهاج في شرح المنهاج" علي السبكي (المتوفّى ٧٥٦ هـ) وابنه تاج الدين السبكي (المتوفى ٧٧١ هـ) إلى حدّ طرح سؤال خطير ومعقّد، ثم الإجابة عنه، وهذا السؤال يفرّغ علم الأصول بكامله من أيّ محتوى، ويجعله مجرّد علم يلفّق بين مباحث متأصّلة من عدّة علوم مختلفة، وهذا نص السؤال:

فإن قلت: لقد عظمت أصول الفقه، وهل هو إلّا نبذٌ جُمعت من علومٍ متفرّقة؟ نبذةٌ من النحو ونبذةٌ من علم الكلام، وهي الكلام في الحسن والقبيح. قلتُ: ليس كذلك، ولا ينكر أنّ له استمدادٌ من تلك العلوم، ولكنّ تلك الأشياء التي استمدّه المتذكّر فيه ليست بالذات بل بالعرض[٢].

أما أبو إسحاق الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، فرغم كونه مالكيًّا مصنفًا بالضرورة ضمن طائفة المتكلّمين ـ حسب تقسيم ابن خلدون الذي تابعه فيه المؤرخون لأصول الفقه ـ فقد قرّر في مقدّماته لكتابه الموافقات أنّ

كلّ مسألة لا ينبني عليها عمل، فالخوض فيها خوض في ما لم يدل على استحسانه دليل شرعي[٣].

ومن ثم فقد خلص إلى أنّ

كلّ مسألة موسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، ولا تكون عونًا في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية.

---

١. البغدادي، ابن برهان الدين أحمد بن علي، الوصول إلى الأصول: ٩٧/١.

٢. ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، الإبهاج في شرح المنهاج (أكمله بعد أن ابتدأه والده علي عبد الباقي السبكي): ٥١/٣.

٣. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة: ٤٤/٣.

وبعد هذا التقرير النظري المحض يدخل إلى صلب الموضوع الذي يعنينا تصريحًا لا تلميحًا فيؤكّد بحزم، وبناءً على ما سبق من مقدّمات قائلًا:

وعلى هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلّم فيها المتأخّرون وأدخلوها فيه، كمسألة ابتداء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أو لا؟ ومسألة أمر المعدوم[١].

بل إنّ الشاطبي ذهب إلى أبعد من هذا الحدّ، حيث يرى أنّه لا فائدة من الجدل الكلامي، حتى ولو كان الموضوع المتجادل فيه يساعد بشكلٍ ما على استنباط فقه حقيقي عملي، ما دام هذا الجدل غير ضروري لذلك الاستنباط.

وهكذا يرى الشاطبي ضرورة استبعاد كل ما لا ينبني عليه عمل ـ وعلى رأس ذلك معظم المسائل الكلاميّة ـ من مجال علم أصول الفقه؛ لأنّها ليست ضرورية لقيام هذا العلم بمهمته الاستنباطية الفقهية، وإنّما هي إضافات يمكن الاستغناء عنها مع دراستها باستفاضةٍ وإسهاب في مكانها الحقيقي وهو علم الكلام.

فهو لا ينكر صلة بعض العلوم ببعضها، وإنّما يقرّر هذه الصلة، إلّا أنّه يرى ضرورة الفصل المنهجي بين العلوم؛ ولذلك يؤكّد في وضوح أنّ

من العلم ما هو من صلب العلم، ومنه ما هو من ملح العلم لا من صلبه، ومنه ما ليس من صلبه ولا من ملحه[٢].

كما رأينا أنّ البعض يجاهد لدرء فوضى الخليط بين هذين العلمين، حتى أنّ أساتذة كل علم ركّزوا على أهداف معرفتهم، ومع ذلك لم ينكر إمكانية التداخل على الإطلاق، بل وضع ضوابط تميّز ما هو مفيد وما هو غير مفيد[٣].

إنّ أهم ما سيلاحظه المتأمّل في سير العلماء ومؤلّفاتهم المتنوّعة، هو

---

١. المصدر نفسه: ٤٤/٣.

٢. المصدر نفسه: ٤٦/٣.

٣. يتّضح ذلك في تفاصيل البحث.

عدم اكتفاء المحصلين منهم على علمٍ واحد؛ لأنّ كل من يقصر نظره على علمٍ معيّن ولا يتعدّاه إلى غيره، فإنّ وسائل الإفادة والاستفادة محصورة عليه، وإلى الحدّ الذي يستطيع فيه العالم تعلّم العلوم المشتركة في زمانه، يكون قادرًا على اكتساب المعرفة التي يتخصّص فيها؛ لأنّ ترابط العلوم وتوسّعها في بعضها يوسع آفاق بحثه ويسمح له بالنموّ في معرفته، وإجمالًا كان علماء المسلمين حريصين بالتعرف على أكبر قدر من الفن المتداول، يستوي في ذلك المتخصّص في علمٍ واحدٍ، والمهتمّ بأكثر من علم؛ كلّ هذا مؤشر واضح على تكامل العلوم في الحضارة الإسلامية.

ومن مظاهر تكامل العلوم اعتمادبعضها بعض، بحيث لا يخلو علم بالكاد من معرفةٍ أخرى أو أكثر، من جهة المبادئ، أو رسم المسائل؛ لذلك من النادر أن تجد علمًا لا يتطلّب إتقان علوم أخرى لمن يعمل فيه، ويكفي للدلالة على ذلك التأمّل في شروط المجتهد[١]، وشروط المفسر[٢]، وغيرها من الشروط الضرورية في كلّ علمٍ، ومن أبرز مظاهر خدمة العلوم لبعضها، وجود عدّة علوم اصطلح على تسميتها بـ"العلوم الآلية"، التي تتعلّق بكيفية العمل، ولا تُقصد لذاتها، وإنّما يُقصد بها تحصيل غيرها من العلوم[٣]، مثل علم المنطق، وهذا النوع من العلوم تعدّ الآلية صفة ذاتية له؛ مع ذلك يمكن أن تكون العلوم الموضوعية وسيلة لتحقيق علوم معيّنة، فتصبح الآلية ميزة عرضية لها[٤]؛ وبذلك «**يكون كلّ علم دخل في علم آخر بمنزلة آلة من آلاته**»[٥]، فعلم أصول الفقه ـ مثلًا ـ يُعدّ آلة لتحصيل علم الفقه.

١. الشوكاني، محمّد بن علي بن محمّد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ٣٥١ ـ ٣٥٢.
٢. السيوطي: لال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن: ١٧٥/٢ ـ ١٨٦.
٣. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله الحنفي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١١/١ ـ ١٢.
٤. التهانوي، محمّد علي بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون: ٤/١.
٥. عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث: ٨٤.